

رسالة تتضمن جواب سؤال في صلاة المريض

محمد بن حاتم بن عبد الرحمن

٢١٦١
ر ح

رسالة: تتضمن جواب سؤال في صلاة المريض وبيان
مايتعلق بها من الرخص من كل المذاهب مع
نقل النصوص، تأليف الحساوي، محمد بن حاتم - كان
حيا قبل سنة ١٢٨٠هـ. كتبها جاد الله بن محمد بدوي
المصري الشافعي سنة ١٢٨٠هـ.

١٦٧

٥ ق ٢٧ س ٥ ر ٢٣ × ٥ ر ١٦ اسم

نسخة جيدة، خطها نسخ حسن.

١ - اصول الفقه الاسلامي - المؤلف بعد الناسخ

ج - تاريخ النسخ -

هذه رسالة تتضمن جواب سؤال

في صلاة المريض وبيان ما يتعلق

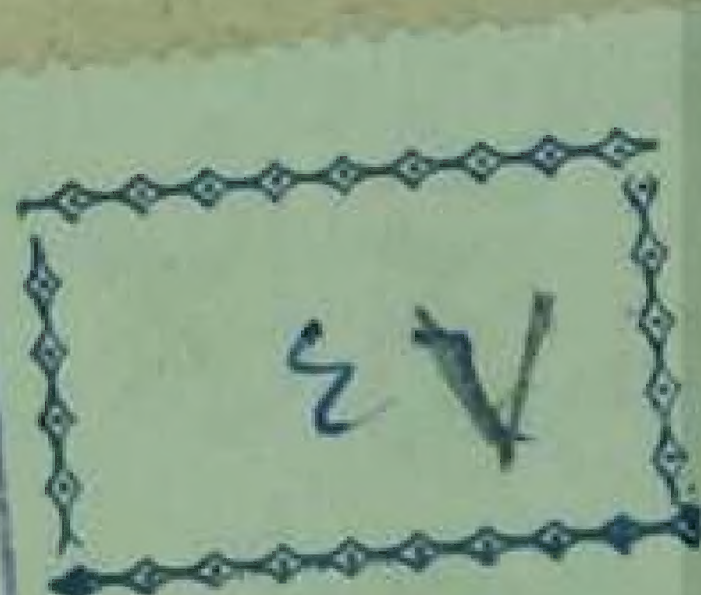
بها من الرخص من كل ما ذهب

مع نقل النصوص

من كل
وعندها

١٤١١

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات	اسم الكتاب
رسالة تتضمن جواب سؤال في صلاة المريض	اسم المؤلف
١٦٧	تأليف
مكتبة جامعة الرياض - مكتبة	تاريخ
١٤٨٠	الطبعة
٥	العدد
٥١٦٦	الرقم
٥١٦٦	الرقم



Copyright © King Saud University

مكتبة جامعة الرياض
الرقم العام
١٦٧
الرقم الخاص
٢١٦٢
تاريخ التوراد

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
 الحمد لله الذي لم يجعل علينا في الدين من حرج ولا تعنيف والصلاة والسلام على من بعث بالخليفة
 السميحة صاحب القدر المنيف وعلو الهمة وصحابة والتابعين لهم باحسان ما عمل بالعلم الشريف
 امين وبعد فالجواب عن حكم صلاة المريض على مقتضا ما ذكره مقلدوا الامامين
 مالك وابي حنيفة رحمهما الله تعالى في كتبهم رحمهم الله تعالى في كتبهم نأفل ذلك عنهم
 وربيتهم على فضلين وخاصة فاقول مستعينا بحول ذي الطول الفصل
 الاول في بيان ما يباح للمريض ترك الصلاة وسقطها عنه ففند الى حنيفة رحمها الله
 اذا عجز عن الايمان براسه وصار بحاله لا يقدر معها الا على الايمان بنحو الطرف فما بعد جازله
 تركها فاذا بلغت خمس صلوات سقطت عنه فلا قضاء عليه اذا صح وكذا ان لم يبلغهن
 ومات قبل القدرة على الايمان براسه فتسقط ايضا وعبارة الكثر وان تعذر
 القعود او ممتلقيا او على جنبه والاخرية قال شارحه الزيلعي رحمه الله تعالى
 ان لم يقدر على الايمان براسه اخرجت الصلاة ولم يوم بعينه وقلبه بجنبه ثم قال
 ولا يمكن القياس على الراس فانه يتأدى به ركن الصلاة دون هذه الاشياء وذكر
 قاضي خان رحمه الله انه لا يلزمه القضا اذا كثروا وان كان يفهم مضمون الخطاب
 في الاصح فجعله كالمغمى عليه ومثله في المحيط وهو اختيار شيخ الاسلام وفخر الاسلام
 رحمهما الله تعالى ان مجرد العقل لا يكفي لتوجيه الخطاب عليه ثم قال وكلامنا في اذا
 صح المريض حتى لو مات المريض ايضا من ذلك الوجه ولم يقدر على الصلاة لا يجب
 عليه القضا ما انتهى كلامه رحمه الله وعبارة البحر الرائق عند قول المصنف رحمه الله
 في باب صلاة المريض ولو يوم بعينه وهو الصحيح من مذهبنا الحديث
 عمر بن عمر فان لم يستطع الايمان براسه قاله احق بقبوله العذر ولان فرض السجود
 تعلف بالراس دون العين والقلب والحاجب فلا ينقل اليها كاليد وفي فتاوى قاضي
 خان ايضا اذا عجز عن الايمان فرك راسه فعزى الى حنيفة ان قال يجوز صلاته
 وقال الامام ابو بكر محمد بن الفضل لا يجوز لان لم يوجد منه الفعل اه فعلى هذا
 حقيقة الايمان انها هي طاعة الراس اه كلامه وعبارته هنا وذهب شيخ الاسلام
 وقاضي خان الى ان الصحيح هو السقوط عند الكثرة لا العقل وفي الظاهر وهو ظاهر
 الرواية وعليه الفتوى وفي الخلاصة وهو المختار لان مجرد العقل لا يكفي لتوجيه
 الخطاب وصحة البدائع وجزم به اللؤلؤ المحرر وصحة التجديد انتهى ثم قال

لوما

لم قال لومات المريض ايضا من ذلك الوجه ولم يقدر على الصلاة لا يجب عليه القضا حتى لا يكون له
 به فصار كالمسافر والمريض اذا افطر في رمضان اذا ما قبل الاقامة والصحة انتهى كلامه رحمه الله
 وعبارة البحر المختار مع المتن وان تعذر الايمان براسه وكثرت الفتوى بان زاد على يوم و
 ليلة سقطت القضا عنه وان كان يفهم في ظاهر الرواية وعليه الفتوى كما في الظاهر به لان مجرد
 العقل لا يكفي لتوجيه الخطاب وافاد سقوط الشريط عند العجز بالاولى انتهت وامامنا عند
 الامام مالك رحمه الله تعالى اذا بلغ المريض الى الحالة المتقدمة فلا نص صريح فيها وقال
 الامامان المارزي وابن بشير رحمهما الله مقتضى المذهب الوجوب وعبارة سيدي عبد الباقي
 رحمه الله على المختصر مع المتن وان لم يقدر على العلية فقط او عليها مع ايماء بطرف عين واحد
 او غيره فقال المارزي وغيره وهو بن بشير لا نص في المسائلين عند المارزي وكذا عند
 ابن بشير في الاول وقوله ومقتضى المذهب الوجوب مقول بن بشير في الاول واول منه
 في الثاني ومقول المارزي في الثانية ولم يخرج على مقتضاه في الاول شيئا انتهت
 وعبارة البحر المختار مع المتن وان لم يقدر على العلية او مع ايماء بطرف فقال وغيره لا
 نص ومقتضى المذهب الوجوب يعني ان المصلي اذا لم يقدر على شي من الاقوال والافعال
 الاعلانية او قدر عليها في الصلاة مع الايماء بالطرف او اليد او غيرهما من سائر الاعضاء فقام
 ابن بشير في الاول لانص واوجب الشافعي القصد في الصلاة وهو احوط وذلك يتضمن
 ان مقتضى المذهب الوجوب عند وقال المارزي في الثانية مقتضى المذهب الوجوب
 وذلك يتضمن ان لا نص وقطع ابن بشير في الثانية بمذهب الشافعي حاكيا عدم الخلاف
 فيه للمارزي ان لا يسلم ذلك انتهى الفصل الثاني في بيان ما يسقط شرط الصلاة
 او بعضها عن المريض وبيان حكمها ففند الى حنيفة رحمه الله اذا عجز المريض عن كل الشروط
 بنفسه سقطت عنه ولا يلزمه تحصيلها بغيره لانه عند المكلف لا يعد مكفرا بغيره
 وعند صاحبيه وهو ظاهر المذهب ان وجد من يعينه عليها الزمته سواء كان باجرة او لا
 وعبارة الزيلعي رحمه الله مع المتن في باب التيمم قوله او مرض اما المريض فنصوص عليه وسواء
 خاف ازدياد المرض وطوله بلسن الله الماء او بالتحررك او لم يقدر على استعماله بنفسه ولم يجد من
 يوضيه قاله وان وجد من يوضيه ففي ظاهر المذهب لا يتييم لانه قادر وروى عن ابي حنيفة
 انه يتييم وعندهما لا يتييم وعلى خلاف اذا عجز عن التوجه الى القبلة وجد من يوجهه او
 عجز عن السعي الى الجمعة او الحج ووجد من يعينه عليه وقيل ان وجد بغير اجرة يتييم وباجر
 يتييم عندنا حنيفة قل او كثر وعندنا ان وجد بربع لا يتييم انتهى وعبارة البحر هنا وان

كان لا بد من كونه ولا يقدر بنفسه يتيم اتفاقا قال بعد ما فصل بين نحو الاجير والمطيع و
نقل الجس من تحت خلافا بين ابي حنيفة وحابيه فعلى قوله تجزئ التيم وعاقولها لا وعلى
هذا الخلاف اذا كان مريضاً لا يقدر على الاستقبال او كان في فراشه نجاسة ولا يقدر على التحول
عنها ووجد من يحوله ويوجهه لا يفترض عليه ذلك عنده وعلى هذا الاصح اذا وجد قايلا
لا يلزمه الجمعة والحج والخلاف بينهما معروف فالخاص ان عنده لا يعد المطف قادر بقدر
غيره لان الانسان انما يعد قادرا اذا احتضر بجأه يتهيأ له الفعل متى اراد وهذا لا يتحقق
بقدره غيره ولهذا قلنا اذا بدل الابن المال والطاعة لأبيه لا يلزم الحج وكذا من وجبت
عليه الكفارة فبذل لغيره انسانا المال لما قلنا وعندنا ثبت القدرة بالة الغير لان الغير
صارت كالثمة بالاعانة وكان حسام الدين رحمه الله يختار قولهما انتهت باختصار وعبارته
في باب صلاة المريض عند قول المصنف رحمه الله وان تقدر القعود او محي مستقبلا يسار
سقوط الاركان عند العجز الى سقوط الشرايط عند العجز عنها بالاولى فلو كان وجه المريض
لا غير القبلة ولم يقدر على التحول اليها بنفسه ولا بغيره صلى كذلك لا يفسد في وسعه
الا ذلك ولا اعادة بعد ابر في ظاهر الجواب لان العجز عن تحصيل الشرايط لا يكون فوق
العجز عن تحصيل الاركان ونعم لا يجب الاعادة فهنا اولى كذا في البدائع وفي الخلاصة
وان وجد احد يحوله ولم يأمره وصلى لا غير القبلة جاز عند ابي حنيفة بناء على الاستصحاب
بقوة الغير ليست عنده وعلى هذا الوصلى على فراش نجس ووجد احد يحوله
لا مكان طاهر ثم قال مريض محروح تحت ثياب نجسة ان كان بحال لا يسهل تحته شي
الا تجزئ من ساعته له ان يصلى حاله وكذا الوصل يتنجس الا انه يزاد فرضه له ان يصلى
فله ان يترك محروفا وعبارته الدر المختار في باب صلاة المريض مريض تحت ثياب نجس
وكما يسهل ثيابا تنجس من ساعته صلى على حاله وكذا الوصل يتنجس الا انه يلحقه مثقة بتجره
انتهت واما مذ هب الامام مالك رحمه الله ففي ذلك تفصيل اما طهارة الجنب
ففي ازالة النجاسة عن ثوب المصلى وبدنه ومكانه قولان مشهوران احدهما انها سنة والثاني
واجبه مع الذكر والقدرة ساقطة مع العجز والنسيان وعبارته الشيخ خليل رحمه الله في
مختصره هل ازالة النجاسة عن ثوب مصلى وبدنه ومكانه لا طهارة حصيرة سنة
قال شارحه المحرشي وسهم بن رشيد وابن يونس وعبد الحق وهكذا بعضهم الاتفاق
عليه او واجبه ان ذكر وقدر وقيد الذكر والقدرة في الوجوب لا في السنة اذ لا فائدة
فيه لانه لا يخط عن مرتبة السنة مع العجز والنسيان والا اعاد الظاهرين للاصغر اى وان

صلى بالنجاسة ولم يكن ذاكرها عند الصلاة اما بان لم يعلم بها اصلا او علم بها ونسيها
او صلى بها عاجزا عن ازالة النجاسة يعيد الصلاة في الوقت الضروري وهو في الظاهرين
الا اصغر اى في العشاءين الى الفجر وفي الصبح الى طلوع الشمس خلاف اى في ذلك خلاف
في الشهير انتهت باختصار الشرح وعبارة سيدى عبد الباقي رحمه الله على
العزير عند قول المولف رحمه الله يجب ازالة النجاسة عن ثوب المصلى وبدنه ومكانه
وهو ما تأسه اعضاؤه اذا كان ذاكرها قادرا على ازالة النجاسة وما اقتصر عليه المص من
وجوب ازالة النجاسة القيد من احد قولين حكاهما المختصر ولم يرجح واحدا منهما مع
ان القول بالسنة ارجح كما يفيد الشارح هنا وحكاية القرطبي القول بالسنة والاعا
في الوقت عن مالك واصحابه الا الى الفرج ورواية بن وهب عنه فالاعتراض عن المص
اقوى من الاعتراض على المختصر انتهت وعبارة الشيخ يوسف الصفي في حاشيته على بن
تركى رحمه الله في باب شروط الصلاة قوله وطهارة الجنب اى على احد قولين من
وجوب ازالة النجاسة والقول الاخر بقوله ازالة النجاسة سنة وهو المعتمد كما افاده
شيخنا وغيره وعليه فما ورد من التعذيب في البول محمول بالنسبة لهذه الامة على بقاياه في
العقوبة بحيث يبطل الوضوء فان الاستبراء واجب اتفاقا وربما سنع بعض الناس
على القول بالسنة وليس قاصرا على مذهبنا فقد نقل القاضي عبد الوهاب عن ابن
عباس وابن مسعود وسعيد بن جبير وغيرهم وقال سعيد بن جبير لما سئل عن
الوجوب ابل على قرأنا في ذلك واما وتبأنك فطهر فهو التطهير المعنوي من الذل
فان هذه الآية نزلت قبل مشروعية الصلاة وقال احمد بن الحنفى لو ان رجلا صلى
احدهما بالنجاسة عمدا في الوقت وتعمد الثاني تاخير الصلاة حتى خرج الوقت لم يفتوا
وايضا ورد في الحديث ان المشركين وضمو السلا هو المشرك عاظم المصطفى صلى الله
عليه وسلم وهو يصلى ولم يقطع الصلاة فهذا الوبد القول بالسنة انتهى والحاصل
ان المعتمد ان ازالة النجاسة سنة في صلى بالنجاسة عامدا قادرا على ازالة النجاسة
صحيح ولا حرمه عليه ولا يجب عليه نعم يستحب له اعادة ما دام الوقت باقيا فافاده
الشيخ في فقرته على احاسى وقدره شيخنا المرن بعد المرم والكره بعد الكره وهو
في الدين ودين الله يسير انتهت بحجروفا ثم يعلم ان احكام المذكور في غير كبريت المستح
وهو الذي يلزم كثيرا على خلاف العادة ويعسر الانفكاك عنه بعد حصوله يسير
وهو السلس المعروف سوا كان بولا او غايطا او متيا واما هو فيعفى عنه ولا يجب



مرض او بادرته او باجر بر جاره اليتم وكذا ان لم يخف شيئا من اذكر كن عدم من يناوله
ايه ولو باجرة فيباح له التيمم على التفصيل المتقدم ولا قضاء عليه وكذا اذا انجز عن
الا استقبال بنفسه وبغيره فيصلي على حالته ولا قضاء عليه واذا انجز عن الماء و
الصعيد اما لعدمهما او لعدم القدرة على استعمالهما بنفسه وبغيره سقطت الصلاة
عند وسقط عنه قضاؤها والله تعالى عز شأنه اعلم بالصواب واسأله العفو
والغفران في المآب والمسامحة عن الخطأ في اجواب انكر كريم ثواب قاله بلسانه ورقه
بنيانه راحي عفو المنان محمد بن حاتم بن عبد الرحمان عفي الله عنه وعن والديه ومشايعه
واخوانه وجميع المسلمين امين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم واما
السؤال عن حكم الصوم اذا شهد واحد بدخول رمضان واثنان بخروجه
والشهود المذكورون لم يكونوا بصفة العدول وحكم بشهادتهم قاضي ضرورة وكان
تقعة من اهل الحساب يقول باستحالة الروية تلك الليلة فهل لمن وقع في قبله صدقة
الحاسب ان لا يعمل بحكم القاضي المذكور ويعتمد على قول الحاسب ام لا يجوز ذلك
فاقول مستعينا بحول ذي الطول اجواب اذا كان الشهود المذكورون
لم يكونوا بصفة العدالة الظاهر ولم يصرح احكام المذكورين مستند في حكمه فوجوب
الشهود كعدمهم فلا حاسب ومن اخبره وغلب على ظنه صدقه العمل بالحساب فيجوز
لهم الصوم في اخر رمضان وتركه في اوله بل يجب عليهم ما ذلك ويجزى ما صومهم ما عن
فيهما كما جرى على ذلك الشهاب الرملي وولد الطيلاوي الكبير وغيرهم وعبارة الولد
رحمه الله على الزيد عند قول المؤلف يجب صوم رمضان باحد امرين نحو وخرج باحد
امرين ما لو عرف حاسب او منجم فلا يلزم به الصوم ولا يجوز كما نقله ابن الصلاح و
غيره عن ابي حنيفة في صحيح في المجموع انه يجوز لهما دون غيرها ولا يجزى ما عن فرضهما قال
الله تعالى هو يعيد مخالف لكلامهم ما جزم في الكفاية نقلا عن الاصحاب من الخفاء
انتهى وصوبه السبكي وقد قال الشيخان في بحث النية يدخل في قسم استناد الاعتقاد
او ما يشترطنا بنا الامر على حساب على عدم امكان الروية وذلك يتركه بمقدار قطعته
ففي هذه الحالة لا يمكن تقدير الروية لاستحالة ما في شهادتها رددنا شهادته لان شرط
البينة امكان المتهود به حسا وعقلا وشرا وفي مثل هذا ينقض قضا القاضي
انتهى وتبعه عليه ابن العربي وغيره لكن توقف الاذرع في موافقة الاصحاب له فيما اذا شهد
عدلان بالروية وقال اهل الحساب لا يمكن انتهى وعبارة الهية لولده وفهم من كلامه
وجوب قبول قول المنجم بل لا يجوز لغيره ان يعمل بحسابه ويجزى ما عن فرضه على المعتمد
وان وقع في المجموع عدم اجزائه عند قياس قولهم ان الظن يوجب العمل انه يجب
عليه الصوم وعلى من اخبره وغلب على ظنه صدقه وايضا فهو جوار بعد خطره

ولا ينافي ما مر لان الكلام فيه بالنسبة للعموم والحاسب وهو من يعتمد منازلة القدر وتقدير
سيره في معنى المنجم وهو من يران اول الشهر طلوع النجم الفلاني انتهت وقال الزياتي
نقلا عن الرملي بوجوب الصوم على الحاسب والمنجم ويجزى ما عن فرضهما على المعتمد ولا
ينافي من غير الجواز لان ما جاز بعد الامتناع يصدق بالواجب ويجب على غيرهما
اذا اعتقد صدقهما انتهى وعبارة سيدى الخطيب الشربيني في المعنى وافهم كلامه
انه لا يجب بقول المنجم ولا يجوز والمراد بآية وبالمنجم هم يمتدون الاهتداء الى ادلة القبلة
في السفر ولكن له ان يعمل بحسابه كالصلاة ولطاهر لاية وصحة في المجموع وقال انه لا يجزى
عن فرضه وصح في الكفاية انه اذا جاز اجزاه ونقله عن الاصحاب ورحمهم الله كشي تبعا
للسبكي قال وصرح به في الروضة فيما ياتي في الكلام على ان شرط النية الحزم وهذا
هو المعتمد والحاسب وهو من يعتمد منازلة القدر وتقدير سيره في معنى المنجم وهو من
يران اول الشهر طلوع النجم الفلاني انتهت وعبارة سيدى السيد عمر في حاشيته وافهم
كلامه لا يجب بقول المنجم ولا يجوز والمراد بآية وبالمنجم هم يمتدون الاهتداء الى ادلة
القبلة في السفر ولكن له ان يعمل بحسابه كالصلاة ولطاهر هذه لاية وصحة في المجموع وقال
انه لا يجزى عن فرضه وصح في الكفاية انه اذا جاز اجزاه ونقله عن الاصحاب ورحمهم الله
الزركشي تبعا للسبكي في الروضة فيما ياتي في الكلام على ان شرط النية
الحزم وهذا هو المعتمد وقياس قولهم ان الظن يوجب العمل انه يجب عليه الصوم وعلى
من اخبره وغلب على ظنه صدقه وايضا فهو جوار بعد خطره ولا ينافي ما مر لان الكلام
فيه بالنسبة للعموم انتهى وقولها وقياس اخر نقله الفاضل المحمدي عن شيخه الشهاب الرملي
انتهت وقال سيدى الشيخ محمد بن سليمان الكردي في حاشيته على المختصر قوله يقول
المنجم هو من يران اول الشهر طلوع النجم الفلاني والحاسب من يعتمد منازلة القدر وتقدير
السير والمراد انه لا يجوز لغيرهما العمل بقوله لا يجزى ما عن فرضهما هو معتمد الشيخ في كتبه
الا لا يعاب فرج فيه الاجزاء قال الخطيب الشربيني في شرح التنبيه وهو المعتمد والا
الامداد فانه توقف فيه بين المغالتين ولم يصرح بترجيح ولذلك شيخ الاسلام سرحي
البهجة والروض وجز الشهاب الرملي وولد الطيلاوي الكبير على وجود علمهما
بذلك مع الاجزاء وكذا ذكره من اخبره وغلب على ظنه صدقهما انتهى كلامه رحمه الله
وهذا كله اذا لم يتصف الشاهد بصفة العدالة سوا حكم القاضي بالشهادته المذكورة
ام لا لان شهادة غير العدول والحكم بهما كعدم وعبارة النهاية ولو علم فسق الشهود

ن
والمراد به

أو كذبهم فالظاهر عدم لزوم الصوم لئلا يتصور جزمه بالنية والظاهر أنه محرم عليه الصوم
 حيث يحرم صوم يوم الشك ولو علم فسق القاضى المشهود عنده وجهل حال العدو
 فالأقرب أنه كما لو لم يشهد وأبناء على أنه ينفره بالفسق وإن لم يكن القاضى أهلاً لكنه
 عدك فالأقرب لزوم الصوم لتنفيذ الحكم حيث كان منى ينفذ حكمه انتهت وعبارته التحف
 نعم إن علم قادراً على عمله باطن الظاهر المتفرصه للعقوبة انتهت وأما إن كان
 اليهود عدواً لا يقتضى حساب عدم إمكان الروية فقال السبكي بالغائها ونقض حكم
 بها كما نقله عنه سيدى الشهاب الرملى في العبارة المتقدمه وتابعه على ذلك ابن العراق
 وغيرهم كما تقدم أيضاً وقال صاحب النهاية والخطيب الشربى وجماعة غيرهم منهم
 الله أنه لا عبرة بقول الحاسب والمعتمد بقوله الشهادة وعبارته المعنى ولو شهد بروية
 الدلائل واحد أو اثنين واقتضا الحساب عدم إمكان رويته قال السبكي لا يقتضى
 هذه الشهادة لأن الحساب وقطعى والشهادة ظنية والظن لا يعارض القطع وأما
 في بيان رد هذه الشهادة والمعتمد فتبين لها دلالة غير بقول الحساب كما مر انتهت
 وعبارته النهاية وشمل إطلاق المصنوعة بالشهادة ما لو دل الحساب على عدم
 إمكان الروية والضم إلى ذلك أن الغرض من السلسلة الثالثة على مقتضى تلك الروية قبل
 دخول وقت العشاء أن الشارع لم يعتمد الحساب بل الغاية بالظن وهو كذلك كما
 انتهى به الواضح من خلافاً للسبكي ومن يتبعه انتهت فتحصل من هذه العبادات أن
 حكم العمل بالشهادة المذكورة في السؤال المعور وكذلك الحكم بالوجوب الصوم على أهل
 البلد لعدم صحتهم وإن الحاسب ومن حضره ووقع في قلبه صدقة لهما العمل بمقتضى الحساب
 بل يجب عليهما عند بعضهم كما تقدم ذلك مفضلاً وإن الشهادة إذا كان مقتضى
 صحتها ونقض الحساب عدم إمكان الروية وحكم القاضى بها ففي وجوب الصوم
 والعمل بالحكم بها خلاف المعتمد عند سيدى الرملى والخطيب الشربى وجمهور العلماء
 بقوله الشهادة والغاى الحساب وخالفهم السبكي ومن يتبعه هذا ما فهمته من هذه
 العبارات والله تعالى أعلم بالصواب من حفظ جامع محمد بن حاتم بن عبد
 الرحمن بن رضى الله عنه وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليم كثير
 إلى يوم الدين وأحمد لله رب العالمين تمت على يد الفقير
 أكفقر المقر بالذنب والتقصير جاد الدين محمد بن
 المصرى الشافعى غفر الله له ولوالديه
 ولاخوانه المؤمنين آمين آمين

تحريراً ٢٤٨١ هـ

سنة ١٢٨١